

كذلك ستمائة سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقته قد
 فعل ما ستم بلفظ السنة وحينئذ تقع الاوليان سنة لو لم
 تمام عليتها والاخر كان نفلًا مندوبًا فهذا القسم مما يخص
 به كلا المرين واما الثاني والثالث فذلك بناء على ان
 ذلك نية الصلاة وزيادة فعند عدم مطابقتها الوصف
 للواقع بلغ وقتي نية مطلق الصلاة وبها يتأدي كل من
 السنة والمندوب قال ثم رابعا في لفظ الهتلة ما يدل
 على ما قلنا وهو قوله الا ان الاربع افضل يعني بعد
 العشاء خصوصا عند ابي حنيفة فانه يري ان الافضل
 في التوافل مطلقا اربع اربع بتسليمه فاذا جعل المصل
 ما بعد العشاء اربعا اذها بتسليمه فثبتت الافضلية
 عنده من وجهين من جهة زيادة عدد الركعات ومن
 جهة كونها بتسليمه واحدة والامر بكن قوله خصوصا
 عند ابي حنيفة معني لان الاربع افضل من ركعتين بالاجماع
 بل كلام الكل في هذا المقام بعيد ما قلنا اذ لا شك ان
 الرواية بعد العشاء ركعتان والاربع افضل والاتفاق
 على انها تؤدى بتسليمه واحدة عنده من غير ان يفتي
 اليها الركبة فيصل ستمائة سنة عند التسمية اما ان
 تكون نية السنة او المندوب وقد اهدر ذلك واجزا
 عن السنة والحال في السنة بعد المغرب كالحال في هات
 الاربع فلو احتسب الرواية منها انتهى سببها للوعود
 انتهى وذكر في المحيط ان تطوع قبل العصر باربع قبل
 العشاء باربع محسن لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعمل
 عليها اثناء موافقته على ما قبل العشاء فمقرر بل
 لم يروا نضلها فضلا عن المواظبة واما قبل العصر

فلا تدر لا ينهم من مجرد قول الراوي كان يفعل المواظبة لانه
 يصدر عن تكرار الفعل بدون المواظبة وانه سبحانه اعلم
 والسنة قبل الجمعة اربع وبعدها اربع اما الاربع بعدها
 فداروي سلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذا صلتم بعد الجمعة فصلوا اربعا ورواية الجماعة
 الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعا
 والاول يدل على الاستصحاب والثاني على الوجوب فقلنا
 بالتسمية مؤكدة جمعا بينهما واما الاربع قبلها فليكن
 تقدم في سنة الظهر من مواظبته عليه السلام على الاربع
 بعد الزوال وهو يشمل الجمعة ايضا ولا يفصل بينها وبين
 الظهر وعند ابي يوسف السنة بعد الجمعة ست ركعات
 وهو مروي عن علي رضي الله عنه والافضل ان يصلي اربعا
 ثم ركعتين الخروج عن الخلاف **فروع** لو ترك سنة
 الفجر والتي قبل الظهر والتي بعدها ونحوها من الموكدة
 قيل لا تلحقه الاساءة لان محتملا ستم تطوعا الا ان يستحلف
 فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانا لا افعل
 فح كبر وفي النوازل ترك سنن الصلوات الخمس ان لم
 يرها حقا كفر وان رآها وترك قيل لا ياتم لان نجاسة
 الوعيد بالترك قال الشيخ بحال الدين ابن المهامر
 ولا يجزى ان الاغ منوط بترك الواجب وقد قال عليه
 السلام الذي قال والذي يغفك بالحق لا يزيد على
 ذلك شيئا فلو ان صدق نعم يستلزم ذلك الاساءة
 وفوات الدرجات والمصالح الاخرية والمنوطة
 بفعل سنن الرسول صلى الله عليه وسلم هذا اذا جرد
 الترك عن استحفاف بل يكون مع سوخ الأدب
 والتعظيم

فلا تدر